

AC 44

این منظومه از طرف مولف
 در مجلس کتب خانۀ حضرت آ
 زاب ک در جنگ بهادر
 دامت شکره تقدیم گردیده
 و در فروردین ۱۳۵۹ شمسی

قلائد اللغالی

ظومة في علم المنطق تتضمن مباحثه الاساسية ومساائله
 الجوهريه وعليها تعليق يفصل مجملاتها ويحل مشكلاتها
 ويحتوى على احدث النظريات العلمية في

بعض اصولها وفصولها باسلوب

جامع للايجاز والوضوح



لناظمها وشارحها

حضرة العلامة

السيد محمد جعفر الحسيني دام ظله

مطبعة النجاح — بغداد

١٣٤٧ هـ

المستلمة

في سنة ١٣٤٧ هـ بما كنت اتصفح بعض ما كتبه في مختلف
المسائل للتأنيق والتبويب اذ ثرت في جملة ما ترشح من علمي على
منظومة في المنطق مؤرخة سنة ١٣١٥ هـ وانا يومئذ على ابواب
البلوغ الشرعي لان ميلادي سنة ١٣٠١ هـ فتذكرت ما كنت عليه
من الانكباب بجد ونشاط على التحصيل فعزمت على ان اعاق بها
بعض الشروح لترضيح الاجل منها من غير ان ادخل فيها تغييرا او اغير
تعبير او رغبة في ابقاءها كذا كرى لا يام وليالي كنت اصرف معظم اوقاتها
في البحث والتفكير بهمة لا تعرف الكلل وعظمة لولدي المحروس
فخر الدين ليحذو حذو ابيه راجيا ممن يعود عليه من فائدتهم شي
ان لا يحرمني من دعائه ان ربي قريب مجيب

محمد جعفر الحسيني

بصره

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن سما عن القياس^(١) وجل عن احاطة الحواس
 بجرده فدخا الانسانا عامه بفضله اليانا
 اعرف المبدع للاشكال منزها من شبه الامثال
 واكبر الملوحة والتمحية بالحجة الكبرى على البرية
 محمد واله الاطهار ومع به الاطائب الابرار
 ولعد فالمتصر المفتقر لعذر ربه اللطيف جعفر
 يتزل هذى تحفة عزيزة في منطق ارجوزة وجيزة
 نشئت فيها زبدة الطالب تذكرة لى ولكل طالب
 من اعترافى بتصوير الباع وضعتى البارز فى اليراع

(١) لا ينفى من الخطبة من براعة الاستهلال لان مباحث المنطق
 تسور حرل المعرف والحجة واهم مباحث التصديقات اقسام القياس
 والاشكال الاربعة

اذ لانظمت قبل هذا شعرا ولا اجلت في القوافي فكرا
 وقد دعاني لاختيار النظم تسهيله لحفظ هذا العلم
 حوت مع الايجاز في المسائل تواعد الفن بوجه كامل
 فكم بها اشارة انيقة ونصحة مفيدة دقيقة
 تليق ان تهدي الى اهل الادب تكتب في الطرس بماء من ذهب
 سميتها قلائد اللثالي صيغت لدى الفضل من الرجال
 فاسئل الله الكريم ذا المنن ان يقرن النفع بهامدي الزمن



مقدمة فيها فصلان الاول في تعريف علم
المنطق وبيان غايته وسبب الحاجة اليه

العلم صورة اتتك حاصلة في العقل او حصولها في العاقله (١)
ان قارن الحكم فتصديق وما عنه خلا تصور وقسا
كل من التصديق والتصور الى ضروري بدى والنظري
لان انتفاء اصل الجهل يلزم من بداهة في الكل
وان يكن كل بكسب حصلا لدارفيه الامر او تسلسلا
وفي رجوعنا الى الوجدان كفاية عن كلفة البرهان

(١) قد اختلفت عبارتهم في تعريف العلم وعندى انه مستغن عن
التعريف لان الذى يبحث عنه هنا ويقسم الى التصور والتصديق هو
العلم الحصىلى اى حصول صورة المعلوم عند العالم كعلم النفس الناطقة
بغيرها دون الحضورى الذى ليس فيه حصول صورة كعلم النفس بنفسها
لان الغرض من هذا العلم عصمة الفكر عن الخطاء والذى يحتاج الى
الفسكر هو الحصىلى وهو بديهى التصور لانه من الكيفيات
الوجدانية التى يجدها كل عاقل فى نفسه وفى قولنا او حصولها فى العاقله
اشارة الى تخصيص المقسم بالحصولى وان التعريف الاول لمطلق العلم
فافهم.

وحيث ان الاكتساب بالنظر كان الى فكر صحيح افتقر
وليس كله على الصواب للخلف في فكر اولي الالباب
فافتقر الناس الى قانون يكشف سقم الفكر في القنون
وليس ذاك غير هذا العلم فبانت الغاية بعد الرسم

الفصل الثاني في موضوع العلم

ما البحث بالنفي او الاثبات عن عارض يعرضه بالذات
في العلم موضوعا لذلك يجعل بميزه ميز العلوم يحصل (١)

(١) قد اشتهر على السنة العلماء ان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات
ولعلمهم نظروا الى العلوم نظرة سطحية فراوا اختلافها في موضوعاتها
فظنوا ان المدار في تمايز بعضها عن اخر هو ذلك وهو خطأ محض
والصواب ان تمايزها بتمايز الاغراض وتوضيحه ان حقيقة كل علم هي
مسائله الباحث عن الاعراض الذاتية الطارئة على موضوعه والمسائل
ليست الاعددة قضايا مشتركة في الدخل في الغرض المهم من تدوين
العلم فكل قضية لها التأثير في ذلك الغرض الخاص هي من مسائل
ذلك العلم وان ترتب عليها غرض اخر دخلت بسببه في علم اخر
مدون فربما دخلت مسألة واحدة في علمين او علوم لدخولها في عدة
اغراض وبذلك يصح تداخل علمين او علوم بتداخل بعض مسائلها

وهو هنا المفيد للوصول منه الى تعقل المجهول
 فان يكن تصورا سمى في ما اصطلحوا عليه بالمعرف
 وسمى التصديق منه حجة موصلة لسالك المحجة
 المقصد الاول في مباحث التصورات وفيه فصول

الفصل الاول في

اقسام الدلالة اللفظية

دلالة اللفظ بوضع الواضع (١) كشف عن المعنى لفهم السامع

ولا يقدح ذلك في استقلالها لانه انما ينشاء عن استقلال غرض التدوين
 ولو كان المدار على اختلاف الموضوع لكان كل مقصد من مقاصد
 العلم بل كل مسألة من مسائله عاما مستقلا وفساده واضح .

(١) الغرض من قيد الوضع هو ان البحث هنا في الدلالة اللفظية

الوضعية لان دلالة اللفظ اما وضعية واما طبيعية واما عقلية كما ان غير
 اللفظ ايضا كذلك كما قالوا فاقسام الدلالة ستة كما ذهب اليه جماعة او
 خمسة كما يظهر من اخرين بناء على ان دلالة ما ليس بلفظ اما وضعية
 كدلالة الخطوط والعقد والنصب والاشارات او عقلية كدلالة الاثر
 على المؤثر وليس في البين دلالة طبيعية غير لفظية واما دلالة الحرة على
 الجمل او سرعة النبض على الحمى فعقلية من نوع دلالة الاثر على المؤثر

فالكشف ان كان عن الموضوع له بحيث قد احاطه واستكمله
فهذه دلالة المطابقة من طابق النعل بنعل وفاقه
وانت على جزء من المسمى دل تضمنية تسمى
والتزام ان على الخارج دل ان يكن اللزوم في الذهن حصل (١)
ومن رأيي انهم اخطأوا في المحصر لان هناك من الدلالة مالا يصح
اعتباره شيئا من الاقسام كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على
شخص اللفظ لكون لهجة معهودة عند السامع فهذه ليست دلالة
لفظية وضعية وانما تلك دلالة على مسماه ولا طبيعية لانها ليست من
نوع دلالة اح اح على وجع الصدر كما مثلوا به ولا عقلية من باب دلالة
الاثر على المؤثر فان العقل يحكم بضرورة وجود لفظ على الاجمال
لان اللفظ هو الشخص الفلاني فيمكن اعتبار هذا النوع من الدلالة قسما سابعا

(١) هذه العبارة جزء متمم للتعريف فان الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ
على خارج ما وضع له اللازم له ذهنا سواء كان ذلك عقلا كالبصر
بالاضافة الى العمى اذ يتمتع عقلا تصور العمى بدون تصور البصر لان
العمى موضوع للعدم المضاف الى البصر والبصر خارج عنه لا العدم
والبصر او عرفا كما اذا اشتهر المسمى بصفة خاصة كدلالة حاتم على
الجود ولا يشترط في الدلالة المذكورة اللزوم في الوجود الخارجي لان

وليس في ثبوتها الملازمة في جانب الوجود اتصالاً لازماً
 اذ هي ما بين العمى والبصر وليس عن وجودها من اثر
 وصدق اوليها بحكم العقل لازم صدق غيرها بالفعل
 والعكس باطل على الكلية لفرضنا بساطة المية
 او لم يكن شي لها بلازم والعقل بالجواز خير حاكم
 في المفرد والمركب

واللفظ ان دل بمجزئه على جزء من المعنى بقصد حصلا
 مركب ودون ذاك المفرد ان لم تكن تلك الشروط توجد (١)

دلالة العمى على البصر كما عرفت التزامية مع استحالة اللزوم الخارجي
 بين العمى والبصر

(١) المراد ان الشروط الاربعة المفصلة في تعريف المركب وهي
 ان يكون للفظ جزء والثاني ان يكون للمعنى جزء والثالث ان يدل جزء
 اللفظ على جزء المعنى الرابع ان تكون هذه الدلالة مقصودة اذا لم تجتمع
 فاللفظ مفرد سواء انتفت جميع الشروط او اتقى بعضها فالمركب قسم
 واحد والمفرد اقسام اربعة الاول مالا جزء للفظه كهمزة الاستفهام
 والثاني مالا جزء لمعناه كسمى لفظ الجلالة الثالث مالا دلالة لجزء اللفظ
 على جزء المعنى كاللفظ عبد الله اذا كان علما الرابع مالم تكن تلك الدلالة

والثاني بأن لم يمكن الاخبار به متفردا فهو أداة فائتبه
 وغيرها كلمة لت اقتوت مدلوله بواحد من التامن
 واسم اذا لم يقتوت به وما معناه جزئي يسمى علما
 ومتواطيا مع الكلية ان كان في الصدق على السوية
 مشككا سمي عند الخلف في صدقه بالكم او بالكيف
 وسمه مشتركا ان كثيرا معناه والوضع لكل قد جرى
 ومع حدوثه بنقل الناقل وهجر استعماله في الاول
 سمي منقولا وان لم يهجر ولم يكن وضع لمعنى آخر
 فهو حقيقة اذا ما استعملا فيما له الوضع قديما حصلا
 وعند استعماله في الاخر بعلقة من المجاز الدائر (١)

مقصودة فيه وان كانت حاصلة كلفظ الحيوان الناطق اذا وضع علما
 لشخص انسان

(١) المشهور ان المجازات موضوعة بالوضع النوعي ومعنى ذلك ان
 الواضع لا يخص في استعمال الالفاظ في غير معانيها الحقيقية اذا وجدت
 بينهما احدى العلائق للفصلة في محلها ولكننا قد اثبتنا في محله خطأ
 هذه الفكرة وانه لا شأن للواضع في باب المجازات فضلا عن

في الترادف والتباين

توافق اللفظين في المسمى في عرفهم ترادفا يسمى
والاختلاف فيهما التباين والوجه في الاسمين امرين

في اقسام المركب

ماصح عنده سكوت من سمع ولاحتمال الصدق والكذب وسع
قضية وكا ما فيه فقد فذاك انشاء لمعنى ما قصد
من قسم او امر او نداء او نحوه من اوجه الانشاء
وكما يقصر في الافادة وكان يحتاج الى الزيادة
مركب ينقص عكس السابق فانه تم . بجزء لا حق

ترخيصه يفيد وان امرها منوط باهل اللسان فما استحلته طباعهم يصح
وان لم يوجد هناك شيء من الملائق المعروفة بل مع منع الواضع وما
استبشعته لا يصح وان رخص الواضع ووجدت علاقة الا ترى انه
يصح استعمال الاسد في الرجل الشجاع وان فرض نصريح الواضع

هذا الاستعمال

الفصل الثاني في الجزئي والكلّي

وما عن الشركة في الصدق امتنع اذ اللحاظ من ورائه انقطع (١)
 فذاك جزئي خلاف الكلّي لا يمنع الشركة عند العقل
 تعدد الفرد له او وحدا او لم يكن له وجود ابدا
 فان اضيف للذي يندرج فيه فمرت ثلاثة لا يخرج
 عين له او هو فيه داخل او خارج عنه عليه يحمل
 فالعين والداخل ذاتيان وذان كالناطق والانسان
 وخارج الذات يسمى العرضي لانه من عرض كالايض

في الكليات الخمس

فالاول النوع وهذا يحمل	ان كان من تمام ذات يستل
والثاني ان كان تمام المشترك	ما بين نوعين فجنس دون شك
باي شئ هو فيما سئلا	عنه ففي جوابه قد حملا
قريب ان كان الجواب ابدا	عن الشريك فيه ثم اتحدا

(١) يعني ان الملاك في امتناع الصدق على الكثيرين لحاظ المفهوم بذاته مع قطع النظر عن الدليل فمفهوم واجب الوجود كلّي في حد ذاته وان امتنع صدقه على كثيرين

وكان في الجواب عند السؤال في البعض عين ما أتى في الكل (١)

(١) ليعلم أن الحقيقة قد تكون مختصة وقد تكون مشتركة كما أن اشتراكها قد يكون بين أمور متفقة وقد يكون بين أمور مختلفة فإذا كان السؤال عن أمر واحد شخصي كما إذا سئل زيد ما هو فالجواب النوع وهو الإنسان وإن كان عن أمر واحد كلي كما إذا سئل الإنسان ما هو فالجواب الحد النام وهو الحيوان الناطق وإذا كان السؤال عن أمور متعددة فإن كانت متفقة الحقيقة فالسؤال إنما يكون عن تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في تلك الأور كما إذا سئل عن زيد وعمرو وبكر فالجواب هو النوع وإن كانت مختلفة الحقيقة فالسؤال عن تمام الماهية المشتركة بينها كما إذا سئل عن الإنسان والفرس والبقر فالجواب هو الجنس وهو الحيوان فالجنس دائماً يقع في الجواب عن السؤال عن أمور مختلفة الحقائق فإذا كان الجواب عن الماهية وعن بعض الحقائق المخالفاً لها المشاركة أياها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان فإنه يقع جواباً للسؤال عن الإنسان وعن كل ما يشترك في الحيوانية والافبيد كالجسم النامي فإنه يقع جواباً للسؤال عن الإنسان والشجر ولا يقع عن الإنسان والحجر والجسم المطلق الواقع جواباً للسؤال عن الإنسان والحجر ولا يقع جواباً للسؤال عن الإنسان والفرس والشجر ومما ذكرنا يتضح المرام في ما ورد في النوع والجنس والقريب منه والبعيد

ومنه بان ماهو البعيد	والبعد في مراتب يزيد
وكل ما ليس تمام الجامع	بل بعض ماهو التمام الواقعي (١)
اولم يكن فيه اشتراك اصلا (٢)	فذلك عندهم يسمى فصلا
باي شئ كائن في الذات	اذ وقع السؤال عنه ياني
قريب ان ميز في ما قربا	والبعد في الجنس البعيد وجبا
والخارج المعارض ان كان افترق	مفارق ولازم اذا التصق
وكان انفكا كه قد امتنع	ولازم الشئ بقسمين وقع
لازم ماهية او وجود	والثاني كالا حراق في الوجود
وان كفى في الجزم باللازم	تصور اللازم والملازم
فبين قبال غير البين	اذ لم يكن يفيد في التيقن
وهو على الاخص مما سبقا	منى قبال غيره قد اطلنا

(١) كالتحرك بالارادة فانه ليس تمام المشترك بل بعض ما يشترك

بين الانسان وسائر انواع الحيوان

(٢) كالناطق فانه يختص بالانسان

ان لازم الملزوم في التصور لازمه مثل العمى والبصر (١)
 وربما زال خلاف اللازم او قارن الذات كوصف دائم
 زائله زال يبطؤ او عجل مثل الشباب وكحمره الخجل
 وكل وصف عارض مما ذكر ان كان في افراد نوع ينحصر

(١) لل لازم تقسيما الاول تقسيمه الى لازم الوجود ولازم الماهية
 وبهذا الاعتبار له ثلاثة اقسام لازم الوجود الخارجي كلزوم الاحراق
 للنار ولازم الوجود الذهني كلزوم الكلية للانسان ولازم الماهية سواء
 تحققت في الذهن او في الخارج كالزوجية للاربعة والثاني تقسيمه الى
 البين وغير البين وبهذا الاعتبار له اربعة اقسام البين بالمعنى الاخص
 وهو الذي يلزم تصور الملزوم كالعمى والبصر فانه يلزم من
 تصور العمى تصور البصر والبين بالمعنى الاعم وهو الذي يلزم من
 تصور الملزوم وتصور اللازم وتصور النسبة بينهما الجزم باللزوم كالزوجية
 للاربعة فان العقل بعد تصور كل منهما والنسبة يحكم جزما بان الزوجية
 لازمة لها ويقابل كل منهما غير البين فغير البين بالمعنى الاخص هو
 الذي لا يلزم من تصور الملزوم تصوره كالكتابة بالقوة للانسان وغير
 البين بالمعنى الاعم هو الذي لا يلزم من تصور الملزوم واللازم والنسبة
 بينهما الجزم باللزوم كالحديث للعالم.

فباختصاص عندم قد وصفنا وبالعموم في الشمول عرفنا
فحصر كلياتهم في الخمس يظهر من هذا ظهور الشمس

الفصل الثالث

في النسب الرابع

واتحاد صدق كلبين مع اطرافه لجانبين
ان كان فهما متساويا واذان كالناطق والانسان
والصدق كليا اذا تحتمقا لو احد كان عموما مطلقا
وهو يجزئى عموم من جهة ونسبة الكل به موجهة
واتحاد الصدق ان كان امتع ففرضه الى تباين رجوع
والوجه في تقيض الاولين ما هو ثابت لدى الاصلين

اذ نفيه التزام خلف ظاهر بصدق واحد وكذب الاخر (١)

(١) هذا برهان لاثبات ان نقيضي المتساويين متساويان والمراد ان نفي التساوى بين النقيضين يستلزم عدم التساوي بين العينين وهو خلف واضح مثلا لما صدق الا انسان على شئ صدق عليه الا ناطق والا لزم ان يصدق عليه الناطق لاستحالة ارتقاع النقيضين فيلزم صدق الناطق مع عدم صدق الانسان وهذا هو الخلف الظاهر

وفي الأعم والأخص مطلقا نقضا بعكس ما لأصل حقيقا

وفي تقيضي سائر الأقسام تباين جزئ بلا كلام (١)

«١» بقي من أقسام النسب الأربع التباين والعموم والخصوص من وجه والمراد أن بين تقيضي العام والخاص من وجه وبين تقيضي التباينين تباين جزئي وهو عبارة عن صدق كل من الكلين بدون الآخر في الجملة فإن صدقا معا أيضا كان بينهما عموم من وجه وإن لم يتصادقا أبدا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق تارة في ضمن العموم والخصوص من وجه وأخرى في ضمن التباين الكلي مثلا أن بين الحيوان والأيض عموما من وجه وبين تقيضيها وهما اللاحيوان واللاأيض أيضا عموم من وجه لأن بعض اللاحيوان ليس بلاأيض وبعض اللاأيض ليس بلاحيوان وبعض اللاحيوان لاأيض وإن بين الحيوان واللاإنسان عموما من وجه لصدق سالتين جزئيتين وموجبة جزئية وبين تقيضيها وهما اللاحيوان والإنسان تباين كلي لصدق سالتين كليتين هذا في العام والخاص من وجه وأما في التباينين فكالحجر والإنسان فإن بينهما تباينا كلياً وبين تقيضيها وهما اللاإنسان واللاحجر عموم وخصوص من وجه وكالوجود والمعدوم فإن بينهما تباينا كلياً وبين تقيضيها وهما اللاوجود واللامعدوم أيضا تباين كلي

تذبيهاً الأول في الجزئي الحقيقي والاضافي والنسبة بينهما
وما هو المناط في الجزئية يصاح للجرى مع الكلية (١)
إذا امتناع شركة المفهوم قياس الى ما هو ذو العموم
وما عن الشركة مطلقاً منم هو الاخص، مطلقاً حيث وقع
اذ كلما كان بتلك المنزلة كان له ما بعموم شمله
والعكس لا يصدق باطراد للفرق في الكلي ذي الافراد

—☆—

(١) قد سبق ان المناط في الجزئية هو امتناع صدق المفهوم على
الكثيرين فهذا قد يكون بقول مطابق فيسمى جزئياً حقيقياً وقد
يكون بالاضافة الى ما هو اوسع في دائرة الصدق فيعبر عنه بالجزئي
الاضافي فالاول كمفهوم زيد والثاني كالانسان بالاضافة الى الحيوان فانه
وان لم يتمتع صدقه على الكثيرين في دائرة نفسه لكنه يتمتع بالاضافة
الى دائرة الحيوان والنسبة بين الحقيقي والاضافي عموم وخصوص مطلق
لان كل جزئي حقيقي اضافي بالقياس الى الكلي الذي يشمله وغيره
ولو كان مثل المفهوم والشيء والامر ولا عكس اذ قد لا يكون الجزئي
الاضافي حقيقياً كالانسان

الثاني في النوع الحقيقي والاضافي

وكثما الجنس عليه يحمل (١) لدى الجواب حيث منه يسأل

نوع اضافي وما قد سبقا اسم الحقيقي عليه اطلاقا

ونسبة السابق للاضافي عموم من وجه بلا خلاف

«١» النوع فميزان حقيقي وهو الركابي المقول على الامة والسيره المتففة الحقيقة كالانسان المقول على زيد وعمر وبكر في جواب ماهو واضافي وهو الركابي المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو كالانسان والفرس المقول عليهما الحيوان لدى السران عنهما بساها، والانسان والشجر المقول عليهما الجسم الناري والارض والرجل المقول عليهما الجسم فالنوع الانساني قد يكون حقيقيا كالانسان وقد لا يكون كذلك كالحیوان بالاضافه الى الجسم اناني والجسم اناني بالاضافه الى الجسم المطابق كما ان اشروع الحقيقة قد لا يكون انانيا وذات انما كان بسيطا لا جزء له كالتسمية التي لا قبل القسمة ان الاول والآخر والعميق والسطح وانما لم نقبل التسمية لم يكن ذا جزء فلم يكن ما الجنس الجسمي كنوعا انانيا ذات نسبة بن النوع الحقيقي والاضافي عموم من وجه فلا اجتماع في الانسان واقترا في الحقيقي عن الانساني في المنطق واقترا الانساني عن الحقيقي في المنطق.

يفرض الاجتماع في الانسان	والفرق في النقطة والحيوان
له بمعناه هنا منازل (١)	ومنتهى قوم النزول سافل
والدرجات اربع وما علا	يتبدء النزول منه اولا
ونوع الانواع هو الاخير	والجنس في مراتب يسير
كالنوع لكن هي فيه ترفع	والدرجات مثل نوع اربع
وجنس الاجناس هو الذي علا	اذ الصعود عنده قد كمل
وما يكون وسطا في السلسلة	لا يستحق غير تلك المنزلة



«١» للنوع بمعناه الاضافي هنا منازل والنزول من عام الى خاص الى ان ينتهي الى نوع الانواع وهو النوع السافل كالانسان فالجسم هو النوع العالي لانه اول الانواع وبعده الجسم النامي وبعده الحيوان وبعده الانسان فدرجات النزول اربع العالي والسافل ودرجتان متوسطتان وكذا الحال في الجنس لكنه يترتب متصاعدا الى العالي والترقي من خاص الى عام والدرجات ايضا اربع وجنس الاجناس هو العالي كالجوهر والجنس السافل هو الحيوان وما بينهما وهو الجسم النامي والجسم المطلق اجناس متوسطة

الثالث في الاعتبارات اللاحقة للفصل

للفصل نسبتان نسبة الى (١) مهية لها التميز حصلا
 وسمه حينئذ مقوما اذ هو جزء ما اليه ينتمى
 وان الى الجنس تراه ينتسب فهو مقسم لانه السبب
 لقسمة الجنس وما يقوم لما عالا لسافل مقوم
 لانه جزء له والعالى جزء لسافل بلا اشكال
 لاعكس كليا وفي المقسم ينعكس المذكور في المقوم (٢)

١٠ مثلا الناطق اذا نسب الى حقيقة الانسان كان مقوما له لانه
 جزء له والكل يتقوم بالجزء واذا نسب الى الجنس وهو الحيوان كان
 مقسما له لانه يقسمه الى ناطق وغير ناطق

٢٠ ان القاعدة في المقوم هي ان كل مقوم للعالى مقوم للسافل وليس
 كل مقوم للسافل مقوما للعالى فان الناطق مقوم للنوع السافل وهو
 الانسان وليس مقوما للنوع العالى وهو الحيوان الذي نوع عال بالاضافة
 الى الانسان لان المراد بالعلو هنا كل نوع او جنس يكون فوق اخر
 سواء كان فوقه آخر ام لا وفي المقسم تنعكس القاعدة فكل ما هو مقسم
 للسافل مقسم للعالى كالناطق فانه مقسم للحيوان وهو الجنس السافل

الرابع في اقسام الكلى

وما من الكلى مهما يطلق	يفهم كلي بوصف المنطقي
معروض ذاك عندهم طبيعى	واصطلحو العقلى للمجموع
وهكذا انواعه المذكورة	بهذه الاعتبارات غدت جدرة
بل ليس يختص بها الكلى	اذ جريها في ضده جلى
وللطبيعى وجود عيني	يوجد في الفرد وجود ضمنى
لانه من جملة الموجود	وجزئه يوصف بالوجود
اذ الوجود عارض الكل ولا	يعقل انعدام جزء دخلا
وما اقاموه للاستحالة	خال عن التحصيل والدلالة (١)

ومقسم للجسم النامي الذى هو عال عليه وبرهانه ان السافل قسم من العالى وكما يحصل للسافل قسما يحصل للعالى ذلك ايضا لان قسم القسم قسم ولا عكس اذ ليس كل مقسم للعالى مقسما للسافل كالحساس فانه يقسم الجنس العالى وهو الجسم النامي ولا يقسم الجنس السافل وهو الحيوان

«١» ذهب جماعة من متأخري الحكماء الى ان الكلى الطبيعى لا وجود له في الخارج وانما الموجود فيه افراده لانه لو وجد في الخارج في ضمن الافراد لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفة المتضادة ووجدته في الامكانة

اذ لا امتناع في اجتماع الواحد ان كان بالنوع مع التعدد
 ووصفه بحالة الافراد وان يكون موزدا لاضداد
 فما اليه ذهب الجمهور عندي هو المؤيد المنصور

الفصل الرابع في بيان المرف واقسامه واحكامه

معرف الشئ يفيد من جهل تصور المجهول حيثما حمل
 بالسكنه او بوجه الانحصار بحيث يمتاز عن الاغيار
 وشرطه ان لا يكون مجملا وكان ساواه وفي اقصى الجلا
 اذ الخفاء مانع الوصول منه الى تصور المجهول
 ولا يصح بالاختص والاعم اذ الوصول منهما لا يستتم
 بالجنس والفصل القريبين اذا عرف حد تم والنقص خذا
 لما اذا عرف بالفصل فقط او بعيد جنسه قد لربط
 وان يعارض يخص عرفا فذاك رسم بتمام وصفا

المتعددة وذهب جمهور الحكماء الى وجوده فيه في ضمن افراده وهو
 الحق وقد فندنا برهان القائلين بامتناع وجوده في الخارج بما جاء في النظم

مع القريب ومع البعيد (١) او وحده ينقص كالتحديد .
 ولا تجز بما يعم من عرض اذ فيه انتفاء ما هو الفرض (٢)
 لكن اذا ضم به المماثل صح اذ المقصود منه حاصل
 وربما جوز في ما قد نقص تعريف شي بالاعم والاختص
 لكنه كما ترى مردود اذ منه لا يستحصل المقصود
 المقصد الثاني في مباحث التصديقات وفيه فصول الفصل
 الاول في القضية

ما هو للصدق والكذب - احتمال قضية وكان فيها الحكم حل

(١) يعني ان التعريف بالعرض الخاص يكون رسماً تاماً اذا انضم الى الجنس القريب كتعريف الانسان بانه حيوان ضاحك واذا انضم الى الجنس البعيد او لم ينضم الى جنس اصلا بل اقتصر على العرض الخاص فالاول كتعريف الانسان بانه جسم كاتب بالقوة والثاني كتعريفه بانه ضاحك كان رسماً ناقصاً

٢، لان العرض من التعريف اما الاطلاع على كنه الشيء او امتيازه عما عداه والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما واما اذا حصل الامتياز بضم عرض عام آخر اليه بحيث تولدت منهما خاصة مركبة جاز التعريف كتعريف الخفاش بانه طائر ولود

فإن يكن بثي أو ثبوت فهذه عملية والمسألتى
 لأن يكون موصفاً للحكم مسمى موضوعاً بعرف القوم
 وما به يحكم محمول وما دل على النسبة ما بينهما
 حيث يكون الة وواسطة للربط بين الطرفين رابطة
 نـجـوزاً بـملقـة الدلالة والربط للنسبة لاحالة (١)

(١) القضية نوعان معقولة وملفوظة وكل منهما تتركب من موضوع ومحمول والنسبة الحكمية والملفوظة هي التي تدل على المعقولة فالنسبة الحكمية اذن تحتاج الى لفظ يدل عليها وهذا اللفظ يسمى عندهم رابطة من باب تسمية الدال باسم المدلول لان الرابطة الحقيقية بين الموضوع والمحمول هي النسبة الحكمية وحيث ان النسبة الحكمية هي معنى حرفي وغير مستقل بالمفهومية فبالضرورة يكون اللفظ الدال عليها حرفاً لا اسماً سواء كان مذكوراً في القضية او محذوفاً للاكتفاء بشعور الذهن بمعناه كما صرح بذلك الشيخ في الشفاء وعن الفارابي ان اداة الرابطة في اللغة اليونانية كلمة (استين) وان الحكمة الفلسفية نقلت الى العربية من اللغة اليونانية ولما كانت الرابطة على قسمين زمانية وغير زمانية فعند النقل وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية الافعال الناقصة ولم يجدوا للرابطة الغير زمانية كلمة تقوم

وغيرها شرطية دلت على تناف او تلازم قد حصل
ما بين نسبتين وهي الموجبة او سلب هذين كما في السالبة
اولها مقدم والاخر عنه مثال عندهم يعبر
وما هو الموضوع في الجملة ان كان شخصا فهي الشخصية
وهي طبيعية اذ ما جملا طبيعة والحكم ان كان على

مقام (استين) في اليونانية فاستعاروا لفظ هو وهي ونحوهما مع كونها
في الاصل اسماء لادوات اقول ان النسبة الحكمية معنى حرفي غير
مستقل كعاني الحروف الجارة وغيرها فاللفظ الدال عليها لا يكون الاحرفا
قطعا ومن ذلك يلزم الالتزام بان ضمير هو او هي اذا استعمل اداة
للربط كان حرفا لامحالة وليس من قبيل استعارة اسم مكان حرف كما
يراه الفارابي ولا محذور في هذا الالتزام وعن ابن هشام في معنى
الليب ان ضمير الفصل حرف عند اكثر البصريين كما يلزم الالتزام
بان الافعال الناقصة التي تستعمل في مقام ربط الحكم بالموضوع لها
جهتان جهة الفعلية من حيث دلالتها على الخصوصيات الزائدة على مجرد
الربط وهي اقتران النسبة باحد الازمنة الثلاثة او صنف الزمان كما صبح
وامسى واضحي وجهة الحرفية وهي دلالتها على اصل النسبة الحكمية
التي هي معنى حرفي ولكن هذه الجهة من حيث كونها منضمة الى الجهة

افرادها وكانت القضية	حاوية دلالة الكمية
فهذه محصورة كلية	في الكل والبعض هي الجزئية
وما على كمية كانت يدل	سمي سورا مثل لاشئ وكل
وان تكن لا لكم غير حاملة	فتلك عندهم تسمى مهمة
وهذه تلازم الجزئية	وعلة استلزامها جلية
والصدق في ايجاب حمل يلزم	وجود موضوع عليه يحكم
تحقيقا وتقدير الوفي الذهن (١)	والفرض في المحال غير معنى

الاولى لا تخرجها عن كونها افمالا لان الحرف ما لا يكون معناه مستقلا بالمفهومية كالحروف الجارة وحيث ان معاني الافعال الناقصة مستقلة بالمفهومية وان دلت على كيفية النسبة التي هي معنى حرفي فهي افعال لاحروف لكن ضمير هو او هي او نحوها اذا استعمل المحض الدلالة على نسبة المحمول الى الموضوع كما في قولنا زيد هو قائم فلا شك انها حرف نعم لو استعمل في مقام الموضوع الذي يعبر عنه عند النحاة بالمبتداء فهو اسم لانه يفيد معنى مستقلا بالمفهومية .

(١) من القواعد العقلية ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له في موطن حقيقي وهذا الموطن لا يخلو عن كونه اما خارجا او ذهنيا

وحرف سلب ان تكن مجعولة جزء الجزء فهي المعدولة (١)
وسميت اذ لم تكن منفصلة عما عليه وضعها محصلة

فالنسبة الحلية الوجبة باعتبار وجود الموضوع قسما خارجية وذهنية
ثم الحكم على الموضوع الخارجي قد يكون بلحاظ وجوده في الخارج
فلا وقد يكون بلحاظ تقدير وجوده فيه يعني يحكم على شيء بشيء على
تقدير وجوده في الخارج وهذا لا يصح الا في ما يمكن وجوده في
الخارج دون ما يمتنع لان المقصود من التقدير هو الفرض الصحيح وهو
لا يكون الا في الممكن وهذا معنى قولنا والفرض في الحال غير معني
وتسمى القضية بهذا اللحاظ حقيقية واما الحكم بلحاظ الوجود الذهني
فذلك في الممتع كقولنا شريك الباري ممتع فمعنى ذلك ان كلما وجد
في الذهن وفرضه العقل شريك الباري فهو موصوف عند العقل
بالامتناع في الخارج وتسمى القضية حينئذ ذهنية فاقسام القضية الحلية
الموجبة بلحاظ وجود الموضوع ثلثة خارجية وحقيقية وذهنية .

(١) حرف السلب في الاصل موضوعه لسلب نسبة المحمول
عن الموضوع فاذا جعلت جزءا للموضوع فقط او للمحمول فقط او كليهما
تسمى القضية معدولة فعلى الاول تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني
معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين واذا بقيت على وضعها
الاصلي تسمى مخصلة .

الفصل الثاني في القضايا الموجهة

لنسبة المحمول في القضية (١) لا بد في الواقع من كيفية
وسميت اذ ينت موجهة وما به البيان سموء جهة

(١) نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت او سلبية مكيفة في نفس الامر بكيفية من قيل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع وغير ذلك فهذه قد تذكر في القضية وقد تحذف فان ذكرت سميت القضية موجهة والكيفية المذكورة فيها تسمى جهة القضية فاذا كانت النسبة مكيفة بالضرورة سواء كانت ايجابية او سلبية فلا تخلو اما ان تكون ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة واما ان يكون كذلك مادام وصفها ثابتا لها مثل كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ولا شيء من الكاتب بساكن بالضرورة مادام كاتباً واما ان تكون ضرورية في وقت معين مثل كل قمر منخفض بالضرورة وقت حيلولة الشمس بينه وبين الارض ولا شيء من القمر بمنخفض بالضرورة وقت الترييع اى وقت وقوع ربع منطقة البروج بينه وبين الشمس فتكون الشمس بعيدة عن القمر بثلاثة بروج او في وقت من الاوقات مثل كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة

ضرورة النسبة ان بها حكم مادام موضوع لها لم ينعدم
 فهي الضرورية والمنوطة على دوام وصفه مشروطة
 وقتية مطلقة في ما اذا وقت معين لتلك اتخذنا

وقتا ما فعلى الاول تسمى القضية ضرورية مطلقة لاشتغالها على
 الضرورة وعدم تقييدها بالوصف او الوقت وعلى الثاني تسمى مشروطة
 عامة لاشتراط الضرورة بالوصف في قبال المشروطة الخاصة وعلى
 الثالث تسمى وقتية مطلقة للتقييد بالوقت وعدم التقييد بالدوام وعلى
 الثالث منتشرة مطلقة لعدم تعين الوقت وعدم التقييد بالدوام وتأتى
 في الدوام ما ذكر في الضرورة من حيث الاناطة بالذات فتسمى دائمة مطلقة
 والوصف فتسمى عرفية عامة والفرق بين الضرورة والدوام استحالة
 الانفكاك في الضرورة وعدم الانفكاك في الدوام وان لم يكن
 مستحيلا كالحركة للفلك فالدوام اعم من الضرورة وقد تكون النسبة
 مكيفة بالفعلية اى تحققها في احد الازمنة الثلاثة فتسمى مطلقة عامة
 لعدم تقييدها بالضرورة او الدوام وكونها اعم من الوجودية اللادائمة
 التى تأتى الاشارة اليها كما انها قد تكون مكيفة الامكان العام الذى
 مآله عدم ضرورة خلاف النسبة كقولنا زيد كاتب بالامكان العام يعنى
 ان الكتابة ليست مستحيلة ومعنى ذلك ان سلب الكتابة عنه ليس

وسميت بدونه منتشرة	اذ لم تكن اوقاتها مفسرة
وفي الدوام ماذ كرنا آت	اناطة بالوصف او بالذات
دائمة مطلقة في الشان	ومع لحاظ الصفة العنواني
عرفية عامة وكلما	فعلية النسبة فيها حكما
مطلقة عامة وان سلب	ضرورة الخلاف عما قد نسب
ممكنة عامة وما علم	بسائط من القضايا فانغم
وقيدت بلا دوام الذات (١)	اربعة من الموجهات

ضروريافتسمى ممكنة عامة اما الامكان فواضح واما العموم ففي قبال
الممكنة الخاصة الاتية فهذه ثمانية انواع من القضايا الموجهة ولكنها
تعتبر بسيطة لانها قضية واحدة ايجابية او سلبية وقد تكون القضية
الموجهة مركبة لكونها تنحل الى قضيتين موجهتين احدهما موجبة
والاخرى سالبة ولكن القضية الثانية ليست مذكورة بعبارة مستقلة
وتفصيل ذلك ياتي في بيان تقيد القضايا البسيطة بالادوام او اللا
ضرورة .

(١) قد قيد المشروطة العامة والعرفية العامة والوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة
باللا دوام الذاتي ومعنى ذلك ان النسبة المذكورة في القضايا الاربع
ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيض تلك النسبة

مشروطة عرفية منتشرة وقتية مطلقة مفسرة
 وجازتر كيب لمعنى السابعة (١) بلا ضرورة لذات تابعة

واقعا لا محالة في زمان من الازمنة فتكون كلمة لا دائما اشارة الى مطلقة عامة تخالف الاصل في الايجاب والسلب وتوافق في الكم مثلا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كانبا لا دائما فمعناه ان نسبة تحرك الاصابع الى ذات الكاتب ليست دائمية واذا انتفى دوام الايجاب بالاضافة الى نفس الذات تحقق السلب الكلي بالاضافة الى نفس الذات في زمان من الازمنة وهكذا الحال بالقياس الى العرفية العامة والوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة وحيث تسمى تلك القضايا مشروطة خاصة وعرفية خاصة ووقية ومنتشرة بلا قيد الاطلاق

(١) قد تقدمت القضايا البسيطة والسابعة منها هي المطلقة العامة وهذه يجوز تقييدها باللا ضرورة الذاتية ومعناها ان النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فتسمى القضية حيثئذ الوجودية اللا ضرورية وتكون الا ضرورة اشارة الى ممكنة عامة لانه اذا نفيت الضرورة عن النسبة فمعناه ان نقيضها ممكن مثلا اذا قلنا كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة فمعناه ان التنفس ليس ضروريا لذات الانسان واذا لم يكن ضروريا ممكن عدمه ومعنى

وهي الوجودية اسما وتضم	باللا ضرورة حتى تستم
تركيبها بلا داء الذات	كلا ضرورة صحيح آت
لكن هنا ضمنية اللادائمة	بعد الوجودية في اسم لازمة
سلب ضرورة على الاطلاق	عن الخلاف وعن الوفاق
ممكنة خاصة وما ذكر	تركيبها بغيرها قد اعتبر
حيث تركبت بلا ضرورة	وهي الى ممكنة مشيرة
ولا دوامها اشارة الى	مطلقة عامة لكن على
خلفها للاصل في الكيفية	وحفظ ما فيه من الكمية

الفصل الثالث في القضايا الشرطية

عرفت مما مر، في القضية الحد للقضية الشرطية
فالحكم ان كان بالاتصال بين مقدم لها والتالي

امكان العدم عدم ضرورة الوجود فمعنى لا بالضرورة قولنا لاشي من
الانسان بمتنفس بالامكان العام واما وجه تسمية القضية المركبة بالوجودية
اللا ضرورة لان المطلقة العامة تدل على وجود النسبة في وقت
من الاوقات وقد تقيدت باللا ضرورة وبجوز تركيبها ايضا باللا دوام
الناتى فتسمى حينئذ الوجودية اللا دائمة

او ثفيه فريده متصلة	تقابل الشرطية المنفصلة
لاسم اللزومية مستحقة	ان يكن انشأ فيه العلة
وهي اتفاقية ان كان بلا	تناسب بينهما قد حصل (١)
وما على عناد نسبتيين دل	بالا تفصال صفة وهو ان حصل
في طرفي ذلك بقول مطلق	فهى الحقيقة عند المنطقى (٢)
مانعة الجمع او الخلو ان	بالصدق او بالكذب وحده قرن
وهى العندية حيثما وقع	تنافى الجزئين للذات تبع

(١) المنسلة الوجبة ما حكم فيها باتصال النسبين كقولنا كلما كانت الشمس طالمة فالهـار موجود والسالبة ما حكم فيها بسلب الاتصال نحو ليس كلما كانت الشمس طالمة كان الليل موجردا فان كان ذلك لعلاقة كناية المتقدم لالتالى في المثال سميت لزومية والافهمى اتفاقية نحو كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار نادقا .

(٢) التنافي ان كان في الاجتماع والارتفاع سميت الشرطية منفصلة حتمية كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا . ان كان في الاجتماع وحده سميت مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما ان يكون حجرا او شجرا او ان كان في الارتفاع وحده سميت مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون زيدا في البحر واما ان لا يغرق .

وهي اتفاقية اذ تنافرا
والحكم في القضية لشرطية
محصورة كلية ان يحكم
وان على غير معين حكم
شخصية وفي السكوت. وملة
وبالطبيعية ليست تعقل
وليس في الجزئين ما قد اثرا (١)
يكون في التريع كالحلية
فيها بكل صور المقدم
جزئية وفي معين علم
اذ لم تكن فروضه منصلة
اذ ليس فيها هيها محصل

الفصل الرابع في التناقض واحكامه

الحد عند القوم للتناقض
لذاته امتناع ان تتعدا
وشرطه الوحدة في الزمان
وهكذا في الجزء ثم الكل
بين تضيق خلف يقتضي
في الصدق والكذب بوجه ابدأ
ولو وضع ثم الحمل والمكان
والشرط والنمو ثم الفعل

(١) النافي بين المقدم والماضي قد ينشأ من ذاتهما في اي مادة تحتها
كالتنافر بين الزوجية والفردية فهذه تسمى منفصلة عذدية وقد ينشأ
عن خصوص المادة من غير ان يكون بين ذاتهما تنافر كقولنا هذا
الانسان اما ان يكون اسوداً او كاتباً اذ لا تنافي بين السواد والكتابة
بذاتهما فهذه تسمى منفصلة اتفاقية .

وفي اضافة وشرط الخلف معتبر في الكم مثل الكيف
وهكذا يلزم ذاك في الجهة ان كانت القضية موجهة
ممكنة عامة تقيض ما ضرورة النسبة فيه حكما
مطلقة عامة للدائمة اذ هي من سلب الدوام لازمة (١)

(١) ان نقيض القضايا الموجهة على نوعين نقيض صريح ونقيض
بالملازمة لان نقيض كل شيء رفعه ورفع ضرورة الايجاب امكان
السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب فنقيض الضرورية
المطلقة الممكنة العامة وهي النقيض الصريح لها وحيث ان نقيض
الدوام سلبه وسلب الدوام يستلزم فعلية الطرف المقابل فرفع دوام
الايجاب يستلزم فعلية السلب كما ان رفع دوام السلب يستلزم فعلية
الايجاب فنقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة وهي نقيض غير صريح
وما ذكرنا يجري في نقيض المشروطة العامة والعرفية العامة حيث
قالوا ان نقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة فانها هي القضية التي
حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الطرف المخالف فهي نقيض
صريح للمشروطة العامة التي حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب
الوصف فاذا قلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً
فنقيضه ليس بعض الكتاب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان

مشروطة عامة اذ تنقض فكالضرورة تقضا تقرض
 حينية ممكنة لها وفي عرفية عرقها في الانف
 حينية مطلقة وما ذكر اذ البسيط تقضه قد اعتبر
 والنقض في مركب ترددا بين تقيضي مفرديه ابدا (١)

ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة بالملازمة لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام الموضوع متصفا بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ولازمه وقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف العنواني وهو معنى الحينية المطلقة فاذا قلنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب فنقيضه قولنا ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل ولم نتعرض لنقيض الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة كما لم يتعرض بعضهم لذلك لان ملاك النقض قد علم مما ماذكرنا فاذا كان امكان الطرف المقابل هو نقيض ضرورة الطرف الاخر ولهذا كانت الممكنة العامة نقيض الضرورية المطلقة. كان نقيض الضرورية الوقتية. الممكنة الوقتية. ونقيض الضرورية المنتشرة. الممكنة المنتشرة .

(١) قد عرفت فيما سبق ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة اشارة الى ممكنة عامة كما تقدم ان المشروطة العامة قد تفيد

اذا نقيض الرفع وهو يجتمع مع رفع جزء منه حيثما رفع

الفصل الخامس في العكس المستوى

والعكس في قضية ان تجملا الطرف الثاني منها اولا

لكن بقاء الصدق والكيفية يلزم اذ تنعكس القضية

والعكس في موجبة كلية كذلك في جزئية جزئية

باللا دوام الذاتي وبذلك تسمى مشروطة خاصة وهي عند التحليل مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً ومعنى نفي دوام حركة الاصابع بالاضافة الى ذات الكاتب نفي حركتها بالفعل في وقت من الاوقات فمضى لا دائماً قولنا لاشي من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل ونقيض هذه القضية المركبة رفع احد جزئها لاعلى التعيين على سبيل منع الخلو لانه يجوز ان يكون برفع كلا الجزئين ورفعه يكون في صورة قضية منفصلة مانعة الخلو وهي قولنا اما بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً وذلك لان نقيض المشروطة العامة الحيزية الممكنة ونقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة ومن هذه القاعدة تتمكن من معرفة نقيض جميع المركبات بعد حفظ نقائص البسائط

اذربما التالى او المحمول يعم فالعموم يستحيل (١)

والعكس في كلية من سالبة كلية على خلاف الموجبة

لازى سلب الشئ عن نفس لزم بدونها وامتناعه علم (٢)

(١) هذا استدلال على ان عكس الموجبة سواء كانت كلية او جزئية

وسواء كانت حمليه او شرطيه لا يكون الا موجبة جزئية اما الايجاب
فلان المفروض اشتراط بقاء الكيفية واما الجزئية فلجواز ان يكون
المحمول او التالى اعم من الموضوع او المقدم فلا تصح السالبة عند تبديل
الطرفين فاذا قلنا كل انسان حيوان او كلما كان الشئ انسانا كان
حيوانا فعكسه بمعنى الحيوان انسان او قد يكون اذا كان الشئ حيوانا
كان انسانا ولا يصح كل حيوان انسان وكلما كان الشئ حيوانا كان
انسانا لان هذه القضية كاذبة ويشترط في العكس بقاء الصدق

(٢) ان السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وبرهانه لزوم سلب الشئ
عن نفسه لانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر صدق في
عكسه لاشئ من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر
انسان واذا ضمت هذه القضية مع الاصل حدث هنالك شكل اول
وهو بعض الحجر انسان ولا شئ من الانسان بحجر فيتسج بعض
الحجر ليس بحجر وهو سلب الشئ عن نفسه ومنشأه نقيض العكس

وليس في جزئية منها يتم (١) اذجاز في الاول منها ان يعم
 وفي الضرورية والمشرودة واختها العرفية البسيطة
 واخت الضرورية اعنى الدائمة حينية مطلقة مقدمة (٢)

لان الاصل صادق والهيئة صحيحة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا
 فيكون العكس حقا وهو المطلوب

(١) يعني لا يتم العكس في السالبة الجزئية فلا تنعكس اصلا لانه
 يجوز ان يكون الطرف الاول منها سواء كان هو الموضوع كما في الجملة
 او المقدم كما في الشرطية عاما فيصح حيثئذ الاصل لجواز سلب الاخص
 عن بعض افراد الاعم بخلاف العكس والمفروض اشتراط بقاء الصدق
 في العكس مثلا يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وقد لا يكون
 اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان
 ليس بحيوان وقد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا

(٢) ان الحينية المطلقة التي تقدمت هي عكس لاربع من القضايا
 الموجهة وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشرودة العامة
 والعرفية العامة وبرهان ذلك لزوم سلب الشيء عن نفسه مثلا اذا صدق
 كل انسان حيوان بالضرورة او دائما صدق في عكسه بعض الحيوان
 انسان بالفعل حين هو حيوان والا لصدق نقيضه وهو دائما لاشيء

والعكس في الخاصتين ما سبق لكن قيد اللادوام التحقق (١)
مطلقة عامة في خمس من القضايا في مقام العكس

من الحيوان بانسان مادام حيواناً فيكون الاصل صغرى وهذا النقيض
كبرى فينتج لاشي من الانسان بانسان بالضرورة ويجرى هذا البرهان
حرفيا في المشروطة والعرفية فيقال اذا صدق بالضرورة او بالادوام كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق في عكسه بعض متحرك
الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه
وهو دائماً لاشي من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع
وهو مع الاصل ينتج بالضرورة او بالادوام لاشي من الكاتب بكاتب
مادام كاتباً.

(١) الخاصتان هما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وعكسهما
الحينية المطلقة اللادائمة وبرهانه انه لولا ذلك لزم اجتماع المتافين بعد
ما ثبت بالبرهان المتقدم في عكس المشروطة والعرفية العامتين ان
عكسهما حينية مطلقة ولاشك ان الخاصتين ليستا سوى المشروطة
والعرفية العامتين اللتين تقيدتا بالادوام فلا جرم يكون عكس الجزء الاول
هو عكسه عند عدم التقييد واما وجوب قيد اللادوام في العكس
فلانه اذا صدق كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او بالادوام مادام

وهي الوجودية بالتسمين واعطف عليهما الوثقتين
خامسها المطلقة المذكورة اي ماخات عن قيد لاضرورة (١)

كاتباً لادائماً صدق في عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين
هو متحرك الاصابع لادائماً ومعنى اللادوام ليس بعض متحرك الاصابع
كاتباً بالفعل لما تقدم من ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة موافقة مع
الجزء الاول في الكم ومخالفة له في الكيف ولولم يصدق هذه السالبة
الجزئية لصدق نقيضها وهي الموجبة السالبة في قوائنا كل متحرك الاصابع
كاتب دائماً فنضمه الى الجزء الاول من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع
كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او بالادوام مادام كاتباً
فنتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم نضمه الى الجزء الثاني من
الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولا شيء من الكتاب
متحرك الاصابع بالفعل فيتج لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك
الاصابع بالفعل وهذا ينافي النتيجة السابقة فيكون نقيض لادوام
العكس باطلا فيكون لادوام العكس حقا وهو المطلوب .

(١) قد تقدم ان المطلقة العامة قد تقيد باللا ضرورة الذاتية فتسمى

الوجودية اللا ضرورية كما انها تقيد بالادوام الذاتي فتسمى الوجودية
اللا دائمة فهما قسمان للمطلقة العامة لان القيد قسم من المطلق فهذه

وليس للمكنتين شئ من مختار قول الشيخ عكس فاعلمن (١)
والعكس في موضعه في السالبة ليس كما عرفت في الموجبة

القضايا الخمس وهي المطلقة العامة الخالية عن قيد اللا ضرورة واللا دوام والمقيدة بواحد منهما والوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة تنعكس الى مطلقة عامة وقد قالوا في الاستدلال عليه انه اذا صدق مثلاً كل انسان متنفس باحدى الجهات الخمس المذكورة صدق في عكسها بعض الانسان متنفس بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لاشئ من المتنفس بانسان دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشئ من الانسان بانسان .

(١) يوجد خلاف بين الفارابي وابن سينا في صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المتغيرة في العلوم فالاول يرى انه بالامكان والثاني يعتقد انه بالفعل وهو اقرب الى الصواب من وجهة العرف واللغة فان المفهوم من قولنا كل انسان كاتب بالامكان ان كل ما صدق عليه الانسان بالفعل وعلى هذا المذهب لا يلزم من صدق الاصل صدق العكس كما هو المتبر في المكوس بخلاف المذهب الاول لانه اذا صدق ان كل ما صدق عليه الانسان بالامكان صدق عليه الكاتب بالامكان صدق في عكسه بعض ما صدق عليه الكاتب بالامكان صدق عليه الانسان بالامكان واما اذا كانت القضية ان كل ما صدق

فان اردت هيمننا ان تعلمه تنعكس الدائمتان دائمه (١)
والعكس في العامتين اعتبارا (٢) عرفية عامة وان جرى

عليه الانسان بالفعل صدق عليه الكاتب بالامكان فهذه لا تستلزم
صدق العكس وهو ان بعض ما صدق عليه الكاتب بالفعل انسان
بالامكان وقد اوضح ذلك بعضهم بانه اذا فرضنا مثلا انحصار مركوب
زيد بالفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولا
يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان .

(١) ان السالبة الكلية من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
تنعكس الى دائمة مطلقة لانه اذا صدق لاشي من الانسان بحجر
بالضرورة او دائما صدق في عكسه لاشي من الحجر بانسان دائما
والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع ضمه الى
الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما .

(٢) المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية لانه اذا
صدق بالضرورة او الدوام لاشي من الكاتب بسا كن الاصابع مادام
كاتبنا صدق في عكسه بالدوام لاشي من سا كن الاصابع بكاتب مادام
سا كن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو بعض سا كن الاصابع
كاتب حين هو سا كن الاصابع فيجعل صغرى والاصل كبرى فينتج
بعض سا كن الاصابع ليس بسا كن الاصابع حين هو سا كن الاصابع .

ذلك في الخاصتين فلتضم بلا دوام البعض ضما قدا تم (١)

(١) عند ما يجري العكس في الشروط الخاصة والعرفية الخاصة اذا كانتا سالتين كما هو مفروض المقام فمكسهما عرفية عامة لادائمة في البعض اما الانعكاس الى العرفية العامة فلان الخاصتين عامتان قيدتا بالادوام واللا ضرورة الذاتيين كما تقدم وقد سبق ان العامتين تنعكسان عرفية عامة واما لادوام البعض فلان عكس الجزء الثاني يكون موجبة وهي لاتصدق على نحو الكلية ولادوام البعض اشارة الى مطلقة موجبة جزئية ويقال في برهان ذلك كما تقدم انه اذا صدق بالضرورة او الدوام لاشي من الكاتب بسا كن الاصابع مادام كاتباً لادائماً صدق في عكسه لاشي من سا كن الاصابع بكاتب مادام سا كن الاصابع لادائماً في البعض ومعناه بعض سا كن الاصابع كاتب بالفعل اي في احد الازمنة اما الجزء الاول فقد تقدم برهانه واما الجزء الثاني فلانه اذا لم يصدق ذلك لصدق نقيضه وهو لاشي من سا كن الاصابع بكاتب دائماً ويجعل كبرى ومع اللادوام الاصل الذي يشير الى مطلقة عامة موجبة كلية وهي كل كاتب سا كن الاصابع بالفعل ينتج لاشي من الكاتب بكاتب دائماً واما كون اللادوام في البعض لان اللادوام في الكل يفيد مطلقة عامة موجبة كلية وهي كل سا كن الاصابع كاتب بالفعل وهذه كاذبة لصدق نقيضها وهو بعض السا كن

وخذ دليلا واضحا في الكل (١) ان تقيض عكسه مع اصل
 ينتج ما في العقل يستحيل وليس في الباقي لمسبيل (٢)
 اذ قد نرى في عكسه التخلفا (٣) الاصل في الصدق فشرطه ان تنفي

ليس بكتاب دائما ومثلوا لذلك بالارض فانها ساكنة وليست بكتاب
 دائما فتأمل في ذلك فان المناقشة فيه مجال واسع .

(١) المراد بيان دليل عام في جميع العكوس التي تقدمت موجباتها
 وسوالها وخلاصة ذلك انه لو لم تصدق تلك العكوس صدقت نقائضها
 واذا ضمت تلك النقائض الى الاصل تنتج المحال وهو سلب الشيء عن
 نفسه فهذا المحال اما نشأ من الاصل او نقيض العكس او من هيئة
 تأليفها اما الاصل فالمفروض صدقه واما الهيئة التأليفية فهي من الشكل
 الاول الذي هو بديهي الانتاج فتعين الثاني فاذا كان نقيض العكس
 باطلا كان العكس صحيحا

(٢) الباقي من القضايا الموجهة السالبة تسعة اربعة منها من
 البسائط وهي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة
 العامة وخمسة من المركبات وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة
 فهذه القضايا السالبة لا عكس لها

(٣) هذا برهان لعدم ثبوت العكس لتلك القضايا وتوضيحه انه

وحيث جاء الخلف فيه يعلم ان ليس للاصل عكس يلزم

الفصل السادس في عكس النقيض

قلب نقيض جزئي القضية محافظاً للصدق والكيفية

عكس النقيض او نقيض الثاني وجزء اول لها بالمعين (١)

يعتبر في صحة العكس موافقته مع الاصل في الصدق مع انه يرى ان الاصل يصدق في مادة ولا يصدق عكسه وذلك ان اخص تلك القضايا هي الوقتية وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مع التقييد باللا دوام الذاتي كقولنا لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرورة لادائماً وهذه القضية صادقة مع ان عكسها وهو لاشئ من المنخسف بقمر بالامكان العام غير صادق واذا تحقق التخلف في الاخص تحقق في الاعم وان الامكان العام اعم من سائر الجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص .

(١) هذا بيان لطريقة المتأخرين في عكس النقيض وهي جعل

نقيض الجزء الثاني من القضية اولاً وعين الاول ثانياً واما تبديل نقيض كلا الجزئين فهو طريقة القدماء فقولنا او نقيض الثاني عطف على نقيض جزئي القضية والمراد ان عكس النقيض يحصل اما بقلب نقيض الطرفين

او بقلب نقيض الجزء الثاني وعين الاول

لكن على الاخير شرط الخلف (١) لاصله معتبر في الكيف
والموجبات في المقام تستوى في الحكم سالبات عكس المستوى
وهكذا العكس (٢) وفي البرهان يؤتى بما مر من البيان

(١) الفرق بين طريقة المتأخرين والقدماء بعد اشتراكهما في اعتبار
بقاء الصدق في العكس ان الكيف كالصدق يجب بقاءه على طريقة
القدماء فقولنا كل انسان حيوان ينعكس بعكس النقيض على طريقتهما
الى قولنا كل لا حيوان لا انسان بخلاف طريقة المتأخرين فتعتبر
المخالفة مع الاصل في الكيف فعكس قولنا كل انسان حيوان لاشئ
مما ليس بحيوان بانسان

(٢) حكم الموجبات هنا حكم السوالب في العكس المستوى وحكم
السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوى اذن فالقضايا التسع
المذكورة في العكس المستوى وهي الوقتيتان والوجوديتان والوقعية
المطلقة والمنتشرة المطلقة والممكنات والمطلقة العامة اذا كانت موجبة
لا تنعكس بعكس النقيض لانها لا تنعكس بالعكس المستوى اذا كانت
سالبة كما ان الموجبة الكلية هنا تنعكس كنفسها كما ان السالبة الكلية
ثمة كذلك والموجبة الجزئية هنا لا تنعكس اصلا كما ان السالبة الجزئية
ثمة لم تنعكس لجواز عموم الموضوع فانه يصدق بعض الحيوان لا انسان

المقصد الثالث في القياس وفيه فصول الاول في تعريفه

واقسامه بحسب الهيئة

ان القياس من قضايار كبا بذاتها تلزم ماقد طلبا (١)

ولا يصدق بعض الانسان لاجوان والسالبة الكلية هنا لاتعكس
الا سالبة جزئية كما ان الموجبة الكلية هناك لم تنعكس الا الى الجزئية
لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع مثلا يصح
قولنا لاشئ من الانسان بلا حيوان ولا يصح لاشئ من الحيوان
بلا انسان لصدق نقيضه وهو بعض الحيوان لا انسان فيجب ان تنعكس
هنا سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بلا انسان وهكذا الحال بحسب
الجهة فكل قضية موجبة موجبة كانت تنعكس في العكس المستوى
الى قضية خاصة كما تقدم تفصيله في السالبة عند عكس النقيض تنعكس
اليها فالدائمتان والعامتان هنا في السلب تنعكس الى حينية مطلقة
والخاصتان الى حينية مطلقة لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة
العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنين

(١) الغرض من قيد الزوم الثاني اخراج قياس المساوات فان

الزوم فيه بواسطة مقدمة خارجية فاذا قلنا (أ) مساو (ب) وب مساو (ج)
فانه يلزم من ذلك ان (أ) مساو (ج) ولكن بواسطة مقدمة خارجية وهي
ان مساو المساوى لشيء مساو له .

سمى استثنائيا ان كان على صورة ما يطلب منه اشتملا (١)
وما خلا عنها هو اترائي
موضوع ما يطلب منه اصغر
ان كان في الحمل ثم الاكبر
محموله والتكرار الوسط
تكراره على اختلاف في النقط
وما حوى الاصغر فيه صغرى
وحامل الاكبر منه كبرى

(١) المطلوب من القياس ان كان مذكورا فيه بهيئة يسمى
القياس استثنائيا لاشتماله على كلمة الاستثناء وهي لكن كقولنا ان كان
هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فينتج ان هذا حيوان .

(٢) القياس الاقتراضي وهو الذي لا تكون النتيجة مذكورة
فيه بصورتها على اتسام تامة اما حملى صرف لوائمه من القضايا الحملية
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فينتج العالم حادث واما شرطي
صرف اتركبه من القضايا الشرطية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجود فالعالم مضى فينتج كلما كانت
الشمس طالعة فالعالم مضى واما مركب من حملية وشرطية كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فينتج كلما
كان هذا الشيء انسانا كان جسما .

والهيئة الصورية المجتمعة شكل والاشكال لديهم اربعة
 ان كان اوسط بصغرى يحمل والوضع فى الكبرى فشكل اول
 والحمل والوضع بكل ان بدا (١) فالثانى والثالث منها وجدا
 ورابع الاشكال عكس الاول بخافه وضعا وحمل ينجلي

الفصل الثانى فى شرائط الاشكال

ايجاب صغراه مع الفعلية (٢) فى اول شرط كذا الكلية

(١) الواو العاطفة فى قولنا والوضع بمعنى او كما لا يخفى وجهه
 وقولنا الثانى والثالث من قبيل اللف والنشر المرتب .
 (٢) للشكل الاول شرطان ايجاب الصغرى وفعليتها والوجه فيه
 اذا لم يثبت الاوسط للاصغر فعلا لم يثبت الحكم للاصغر من طريق
 الاوسط فتعدى الحكم الى الاصغر يتوقف على ثبوت الاوسط
 للاصغر بالفعل لان الحكم فى الكبرى ايجابا كان او سلبا على ما ثبت
 له الاوسط بالفعل بناء على ما سبق الاشارة اليه فى البحث عن
 عكس الممكتتين من مذهب الشيخ ابى على ابن سينا فى كون ثبوت
 وصف الموضوع لذاته بالفعل فى القضايا المتغيرة فى العلوم فعنى قولنا
 كل متغير حادث ان كل ما ثبت له صفة التغير بالفعل حادث لاما كان
 له تلك الصفة بالامكان فلو لم يكن التغير ثابتا للعالم بالفعل لم يتصور

تلزم في كبراء والانتاج فيه الى الدليل لا يحتاج
والشرط في الثاني ثبوت الخلف بين مقدماته في الكيف
كلية الكبرى دوام الصغرى او انعكاس حاصل في الكبرى
ان تلك من سالبة والممكنة مع الضرورية كانت مقترنة
او كانت الكبرى له شروطه فهذه شروطه المضبوطة (١)

الحكم بالحدوث من طريق الوسط وهو المتغير الى العالم الذي هو
الاصغر والموضوع في النتيجة المطلوبة والشرط الثاني كلية الكبرى
والوجه في ذلك واضح لانها اذا لم تكن كلية لم يلزم اندراج الاصغر
في الاوسط واذا لم يلزم ذلك لم يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على
الاصغر فلا تجمل النتيجة لان الاوسط محمول في الشكل الاول على
الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فاذا حكم في الكبرى
على بعض افراد الوسط لا يمكن ان يكون الاصغر غير مندرج في
ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على بعض افراد المتغير بالحدوث الحكم
بالحدوث على العالم.

(١) شروط الشكل الثاني بين ما يرجع الى الكيف وما يرجع
الى الكم وما يرجع الى الجهة اما ما يرجع الى الكيف فهو اختلاف
المقدمتين في الايجاب والسلب والدليل على ذلك وقوع الاختلاف في النتيجة

والشرطي الثالث في الصغرى أحمد مع اول لسكن هنا قد انقرد

وعلم انضباطها بحسب الصدق لولا الاختلاف اذ لو كانتا موجبتين كانت النتيجة الصادقة تارة ايجابية واخرى سلبية وهذا الاختلاف دليل على هتم القياس فان النتيجة لازمة للمقدمتين فلو كان اللازم لهما الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة ولو كان اللازم السالبة لما كان الحق في بعض المواد الموجبة مثلاً اذا قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فالنتيجة الصادقة كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كانت النتيجة الصادقة لاشيء من الانسان بفرس وهكذا الحال لو كانت المقدمتان سالتين فهذا الاختلاف في صدق النتيجة تارة بالايجاب واخرى بالسلب حاصل كقولنا لاشيء من الانسان يحجر ولا شيء من الناطق يحجر فان الحق هو الايجاب وهو قولنا كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشيء من الفرس يحجر كان الحق السلب وهو قولنا لاشيء من الانسان بفرس واما ما يرجع الى الكم فهو كلية الكبرى والدليل عليه هو الاختلاف في النتيجة لو كانت جزئية وهو دليل عدم الانتاج فاذا قلنا كل انسان ناطق وبعض الحيوانات ليس بناطق فلحق هو الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا بعض الفرس ليس بناطق كان الحق السلب واما

من جهة الكلية المعتبرة ليست بكبراه هنا محصورة (١)

ما يرجع الى الجهة فخلاصته ان تكون الصغرى دائمة ولو في ضمن
الضرورة واما ان تكون الكبرى من القضايا الست التي تنعكس
سالبها لامن التسع التي لا تنعكس سالبها حسب ما مر تفصيله في بحث
العكوس وان الممكنة ان كانت صغرى يجب ان تكون الكبرى
ضرورية او مشروطة عامة او خاصة واذا كانت كبرى كانت الصغرى
ضرورية لا غير والدليل هو ما مر من الاختلاف لولا مراعاة الجهة
كما ذكر وعليك استخراج الامثلة ليتضح الحال .

(١) الشكل الثالث يتحد مع الشكل الاول في الشرط الذي
يختص بالصغرى وهو ايجابها مع الفعلية والدليل عليه ان الحكم في الكبرى
ايجابا كان او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلو لم
يتحد الا صغر الذي هو محمول في الصغرى مع الاوسط الذي هو
موضوع فيها بان لم يتحدا اصلا وذلك بفرض كون الصغرى سالبة او
انحداء ولكن لا بالفعل ان كانت الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم
من الاوسط بالفعل الى الا صغر هذا في الصغرى واما الكبرى هنا فلا
تجب ان تكون كلية عينا كما في الشكل الاول بل تكفي هنا الكلية في
احدى المقدمتين اذ لو كانتا جزئيتين لجاز ان يكون البعض المحكوم

والشرط في الرابع في امرين (١) مردد ايجاب الاثنتين
كلية الاولى به مرعية او اختلاف كان في الكيفية
وعنده الكلية المذكورة ليست بصغرى شكله محصورة

عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالا كبر فلا يلزم تعدى الحكم
من الاكبر الى الاصغر

(١) الشرط في الشكل الرابع احد امرين اما ايجاب المقدمتين
مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كلية احديهما والدليل عليه
انه لولا الشرط المذكور لحصل الاختلاف وهو دليل المقم لان
اتفاء هذا الشرط يتصور باحد الوجود الثلاثة اما كون المقدمتين سالبتين
او موجبتين مع كون اصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف
وفي جميع هذه الوجوه يحصل الاختلاف اما في الوجه الاول فلان
الحق في قولنا لاشئ من الحجر بانسان ولا شئ من الناطق بحجر هو
الاجاب واذا بدلنا الناطق بالفرس كان الحق السلب واما في الوجه
الثاني فان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان هو
الاجاب واذا بدلنا الناطق بالفرس فالحق هو السلب واما في الوجه
الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس
بحيوان هو الاجاب واذا بدلنا الجسم بالحجر كان الحق هو السلب

الفصل الثالث في القياس الشرطي الاقتراني

تؤلف الشرطي الاقتراني شرطيتان متصلتان (١)

او منفصلتان او متصلة ضمت الى شرطية منفصلة

وجاز ان تركيب الشرطية فيه مع القضية المحلية

وفيه ايضا تعد الاشكال لشرحها ليس هنا مجال

(١) ان القياس الشرطي الاقتراني على خمسة انواع فيجوز ان يتألف من شرطيتين متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فانهاموجود وكما كان النهار موجودا فالعالم مضي فيتبع كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضي او منفصلتين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان يكون الزوج زوج الزوج واما ان يكون زوج الفرد فيتبع اما ان يكون العدد زوج الزوج او زوج الفرد او يكون فردا او من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان الشيء ثلاثة فهو عدد دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا يتبع كلما كان هذا الشيء ثلاثة فاما ان يكون زوجا او فردا او من محلية مع شرطية متصلة كقولنا هذا الشيء انسان وكلما كان انشي انسانا كان حيوانا يتبع هذا الشيء حيوان او محلية مع منفصلة كقولنا هذا عدد والعدد دائما اما ان يكون زوجا او فردا يتبع هذا اما ان يكون زوجا او فردا

فأطلبه من مطولات الفن قالت في رجوعها ما يعني

الفصل الرابع في القياس الاستثنائي

ينتج من قياس الاستثناء قسمان لا غير بلا مجراء (١)

برفع تال يرفع المقدم ووضعه لوضعه يستلزم

(١) القياس الاستثنائي كما تقدم هو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها وهيئتها فهو دائماً يتألف من شرطية وحملية يستثنى فيها احد جزئي الشرطية وهما المقدم والتالي او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه فالاحتمالات اربعة رفع المقدم ووضعه ورفع التالي ووضعه لكن المنتج قسمان وهما رفع التالي ينتج رفع المقدم ووضع المقدم ينتج وضع التالي اما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم كما ان رفع المقدم لا ينتج رفع التالي لان المقصود في هذا الباب المتصلة اللزومية ويجوز ان يكون اللازم اعم فوضعه لا ينتج وضع الملزوم كما ان رفع الملزوم حيثئذ لا ينتج رفع اللازم مثلاً يصح قولنا كلما كانت النار موجودة فالحرارة حاصلة لكن النار موجودة فالحرارة حاصلة او الحرارة غير موجودة فالنار غير موجودة ولكن لا يصح قولنا لكن الحرارة موجودة فالنار موجودة لامكان حصول الحرارة بغير النار كما لا يصح قولنا لكن النار غير موجودة فالحرارة غير موجودة للسبب المذكور

لامتناع الخلف في الملزوم من لازمه لعلقة اللزوم
وفي المناذية كل وضع يستلزم الرفع كل رفع (١)

(١) المنفصلة الناذية وهي التي يكون اتسافي بين الجزئين لذاتهما
كما تقدم على ثلاثة انواع حقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو وقد عرفت
في ما مضى ان الساتي ان كان بين الطرفين في الصدق والكذب معاً
فهى الحقيقية وإنك فان الصور المنتجة فيها اربع وضع المقدم يستلزم
رفع السالى ووضع السالى يستلزم رفع المقدم ورفع المقدم يستلزم وضع
السالى ورفع السالى يستلزم وضع المقدم كقولنا اما ان يكون هذا
الامام زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج
لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وحيث ان
ممانعة الجمع هى التي يكون اتسافي فيها بينهما بحسب الصدق فقط
فوضع كل من الطرفين يستلزم رفع الآخر فقط واما رفع احدهما
فلا يستلزم وضع الآخر لا يمكن ارتفاعهما معا كقولنا اما ان يكون
هذا شجراً او حجراً لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر
ولا يصح لكنه ليس بشجر فهو حجر لا يمكن ان يكون لا شجراً
ولا حجراً كما ان ممانعة الخلو ينحصر اتسافي فيها في الكذب فقط
فرفع كل طرف يستلزم وضع الآخر لا مناع ارتفاعهما معا اما وضع

يستلزم الوضع ومنع الاختلا كنع الاجتماع حاله انجلا
 وربما سموا بهذا العرف بعض القياسات قياس الخاف (١)
 وذلك ابطال تبيض ما جعل نتيجة مطالبة للمستدل

الفصل الخامس في الاستقراء والتشيل

دليل الاستقراء عند القوم تصحح الافراد قصد الحكم

كل فلا يستلزم رفع الآخر لعدم امتناع اجتماعهما كقولنا ا ان يكون
 هذا لا شجراً أولاً حجراً لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس
 بلا حجر فهو لا شجر .

(١) قد مر في مباحث العكوس الاستدلال بقياس الخف وهذا
 القياس في الحقيقة مؤلف من قياس شرطى اقتراني واستثنائي متصل
 وهما لولم يثبت المطلوب ثبت نقيضه وكما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج
 لولم يثبت المطلوب ثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت
 المطلوب لكونه نقيض المقدم ولا يخفى ان القياس الاول يحتاج الى دليل
 لان قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت المحال يفتقر الى الاثبات لكن انغرض
 ان هذا المقدار مما لا بد منه في قياس الخلف فلا ينافي افتقار الشرطية
 الى اثباتها بقياس آخر وربما تكثر القياسات

فيه على كليها فهو على عكس القياس حينما استعملنا (١)
 وحكم جزئي أتى دليلا لآخر وسمه تمثيلا (٢)

(١) الاستدلال لا يخلو اما ان يكون من حال الكلي على حال الجزئيات او بالعكس او من حال الجزئي على حال الجزئي الاخر المشترك معه في الاندراج تحت الكلي فالاول هو القياس والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الدليل الذي يستدل فيه من حال الجزئيات بعد تتبعها على حال كليها وهو اما نام فيفيد اليقين واما ناقص فيفيد الظن فالاول كما اذا حكمنا بان كل حيوان حساس بنتيجة تقسم الحيوان الى ناطق وغير ناطق وثبوت ان كل ناطق من الحيوان حساس وكل غير ناطق منه ايضا حساس والثاني كحكمنا بان كل حيوان يتحرك فكه الاسفل عند المضغ لكون اكثر انواعه التي تتبعناها كالانسان والفرس والبقرة والغنم وغيرها مما شاهدنا ذلك لاحتفال وجود نوع لا يتحرك فكه الاسفل

(٢) التمثيل هو الدليل الذي يتضمن الحكم على جزئي بما حكم به على جزئي آخر اذا اشتركا في علة الحكم كقولنا النبيذ حرام لان الخمر حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود في النبيذ وانما يسمى تمثيلا لانه يتضمن الحكم بان الجزئي الخاص مماثل للآخر في علة الحكم فيثبت فيه

وذلك ان تشارك في معنى هو الذي للحكم كان المبني
ان ثبت الحصر بما يفيد كالدوران مثله الترديد

الحكم الثابت له للتمثيل في السبب لكن هذا لا يتم الا بشروط ثلاثة
الاول ثبوت الحكم في الاصل الثاني ان علة الحكم في الاصل هو
الوصف الفلاني الثالث ان ذلك الوصف موجود في الفرع فاذا تحققت
هذه الشروط ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتا في الفرع اما الشرط
الاول فيثبت بالنص والثالث بالتجربة واما الثاني فالطريق اليه احد
وجوه اهمها طريقتا الدوران والترديد اما الاول فيانه ان الحكم في
الاصل يدور مدار الوصف الذي هو مشترك بينه وبين الفرع وجودا
وعدما كالاسكار في الخمر فانه مع الاسكار يحرم واذا زال عنه الاسكار
زالت عنه الحرمة فمن ذلك يثبت ان المدار في الحرمة على الاسكار
والمفروض وجوده في الفرع واما الثاني فما له الى تقسيم اوصاف الاصل
والترديد في العلية بينها ونفي مالا يصلح لعلية لينحصر العلة في الوصف
الخاص المشترك بينه وبين الفرع كقولنا ان علة الحرمة في الخمر اما
الاتخاذ من العنب او الميعان او اللون المخصوص او الرائحة المخصوصة او
الطعم الخاص او السكر وشيء مما عدى الاخير لا يصلح للعلية لوجوده
في الدبس المتخذ من العنب بدون الحرمة فانحصر العلة في الاخير
والمفروض وجوده في الفرع

كالحكم بالمنع لاجل السكر عن النبيذ مثل منع الخمر

الفصل الخامس في اقسام القياس بحسب المادة

ان القياس باعتبار ثاني (١) قسم عندهم الى البرهاني

تأليفه من اليقينيات اصولها مذكورة في الآتي (٢)

(١) ان القسم المتقدم كان للقياس باعتبار الصورة وهذا القسم

باعتبار المادة .

(٢) اصول اليقينيات ستة الاوليات وهي البديهيات التي لا يحتاج

الجزم بالنسبة فيها الى اكثر من تصورها وتصور طرفيها كقولنا

الكل اعظم من الجزء والمشاهدات وهي التي يحصل اليقين بها من

طريق الحس كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة والفطريات وتسمى

قضايا قياساتها معيها وهي التي يحصل اليقين بها بواسطة غير الحس

لا تريب عن الذهن عند حضور الاطراف كقولنا الاربعة زوج وتلك

الواسطة ذهنية هي الانقسام الى متساويين والحدسيات وهي التي

يستعمل فيها الحدس وهو الاندفاع الدفني من المبادئ الى المطالب

كقولنا نور القمر مستند من الشمس والمتواترات وهي التي يكون

الحكم فيها ثابتا باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب

كقولنا مكة موجودة والتجربات وهي التي يكون الحكم فيها ثابتا

بكثرة التجارب كقولهم السقمون اسهل للصفراء .

فأوليات وحسدسات وتجرييات وفطريات
 مشاهدات هي منها خامسة والمتواترات في العداد سادسة
 ثم هو اللمى ان كان ارتبط تحقق النسبة بالحد الوسط (١)
 تسببا علاوة للذهرن ودونه فهو دليل الآن
 والجدلى وهو ما يلتزم مما هو المشهور والمسلم (٢)

(١) القياس اللمى هو الذى يكون الحد الاوسط علة للاثبات اى
 التصديق. بالنسبة الايجابية او السلبية المعلومة في النتيجة كما هو الشأن
 في كل قياس وعلة ايضا اثبتت النسبة وتحققها في اواقع ونفس الامر
 كتعفن الاخلاط في قولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط
 محموم فهذا محموم فانه علة للتصديق بنسبة اللمى الى الموضوع في النتيجة كما هو
 علة للثبوت ويقابله قياس الان وهو الذى لا يكون الحد الاوسط
 علة للثبوت سواء كان معلولا للحكم او كانا معلولين لعلة اخرى كقولنا
 هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط وكقولنا هذه اللمى تشتد غبا
 وكل حمى تشتد غبا محرقة فان الاشتداد غبا والاحراق معلولان
 لاصفراء المتعفنة الخارجة من العروق.

(٢) القضايا المشهورة هي التي توافق آراء الكل كحسن الاحسان
 او طائفة خاصة كقبح ذبح الحيوانات عند قسم من اهل الهند والتضاي

ثم الخطابي وهذا شكلا
ومنه شمرى وذاك يحصل
وسفسطى من مشبهات
واحمد الله على التوفيق
وافضل الصلوة والسلام
وآله الائمة الاطياب
مما به يظن اوقد قبلا (١)
مما يكون صدقه يخيل (٢)
او نحوها من المقدمات (٣)
نختم هذا الموجز الانيق
على النبي اشرف الانام
وصحبه الاماجد الانجاب

المسلمة هي التي سلمت من الخصم عند المناصرة او برهن عليها في علم
آخر واخذت في علم غيره على سبيل التسليم

(١) القضايا المقبولة هي التي تؤخذ ممن يعتقد به كالانبياء والاولياء
والمظنونة هي ما يحكم بها العقل حكما راجحا غير جازم فهي اعم من المقبولة
(٢) الخيلات هي القضايا التي لاتدعن بها النفس ولكن تتأثر منها
سيما اذا كان في صبغة الشعر

(٣) المشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة ونحوها الوهميات
وهي التي يحكم بها في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل
موجود تحيز عصمنا الله من الكذب والوقوع في غلط الشبهات والاهام
وجعلنا من الراسخين في العلم والعمل بحق محمد وعترته الطاهرين وقد
وقع الفراغ من شرح هذه المنظومة في اليوم الرابع من شوال ١٣٢٧

